قوله والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له
ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته
كما في زيد افقه من الحمار قوله وقوله الموصوف اخرج اسماء
الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف اعم لا حاجة
في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان
والمكان والالة لم يوضع لزمان او مكان او الة موصوف
بل لزمان او مكان او الة مضاف وقوله تخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا
ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه
على حذف مضاف من جعل اسم الفاعل شاملا له ليمنع خروجه
لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع
للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة بزيادته
الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل
دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل
على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء
عن الذكر بالفهم قوله وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته
قدر تمييز ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف
المضاف بجعل وهو بتقديره وصيغته لانه عادة قوله
وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على ضمير المؤنث لتتميم كلام

المثنى

المثنى لانه يثنى ويجمع ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير
وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشر بل
خوري وشري على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث والتحقيق
ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى
للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مفيدا الخير
والشر للجمع لانهما مغير اخير واشر المستعملين بمعنى قوله
وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثي قيد الثلاثي
بالحدث بقرينة التعريف لتخرج نحو ابيل وارجل من اليد
والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين بمعنى اكلهما
من الحنك واول لانهما ذات وقيد الرضي لاخراج هذه
الامور بقوله حاء منه وقال لا بد من قيود اخر وهو تمام الفعل
لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا
لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما انبس
بكلمة اى ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال
الشمس اليوم اقرب منه امس اقول واشتقاق الفعل
تصرف في الفعل فلا يجامع عدم التصرف وللموصوف
بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفي حدثه
عن شئ لانه يخالف فعله في ان فعله للنفي وهو للاثبات

Copyright © King Saud University